العدد : ١٦٩٨
التاريخ : ٢٠١٨/١٠/٢

الى / هيئة الاوراق المالية
م / محضر أجتماع الهيئة العامة لمصرف بغداد

نهديكم أطيب تحياتنا ...
نـــرفق طيـاً صـــورة محضـر اجتمـاع الهيئـة العامـة لمصـرف بغـداد المنعقـد بتـاريخ 2018/9/17 غير المصدق .
راجين اعلامنا لغرض اعادة اسهم الشركة للتداول استناداً لتعليمات رقم (2) .
مـــــع التقديـــــــر

المرفقات : صورة محضر اجتماع الهيئة العامة غير المصدق .

طه احمد عبد السلام
المدير التنفيذي
٢٠١٨/١٠/٢

نسخة منه :
- دائرة تسجيل الشركات / مكتب المدير العام / الحاقاً بكتابنا المرقم 1647 في 2018/9/19 راجين اعلامنا بخصوص الشكوى والطعن المقدم من عدد من المساهمين وفي حال وجود مايمنع عن اعادة اسهم الشركة للتداول مع التقدير .
- مجلس المحافظين مع صورة المحضر مع التقدير .
- العلاقات العامة
- لوحة الاعلانات والموقع الالكتروني .

رنا ١٠/٢

مصرف بغداد
Bank of Baghdad

محضر اجتماع الهيئة العامة

لشركة مصرف بغداد (المساهمة الخاصة)

المنعقد بتاريخ ٢٠١٨/٩/١٧

تلبية للدعوة الموجهة وفق المادتين ٨٦ و ٨٧ من قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ المعدل انعقد اجتماع الهيئة العامة السنوي للشركة في بناية نادي العلوية ببغداد في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الاثنين المصادف ٢٠١٨/٩/١٧ برئاسة السيد المدير المفوض للشركة (باسل حسام الدين الضاحي) الذي رحب بالحاضرين وتمنى لاجتماعهم النجاح واعتذر نيابة عن السيد رئيس مجلس الادارة ونائب الرئيس بسبب لتعذر حضورهم لسفرهم ،وكما خص بالترحيب والشكر ممثل دائرة تسجيل الشركات السيد مازن احمد وكذلك السادة ممثلي البنك المركزي العراقي السيد اياد خليل والسيد عمر جواد خلف و كذلك السادة ممثلي هيئة الاوراق المالية السيد محمد عادل نافع والسيدة لمى علي علوان . وعملاً بأحكام المادة (٩٥) من قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ المعدل اختار من الاعضاء المشاركين بالاجتماع السيد صالح حسين عبوش كاتب لتدوين وقائعه كما اختار السيد غازي الكناني مراقباً لحساب النصاب وجمع الأصوات ، حسب النصاب فكان عدد الاسهم الممثلة في الاجتماع (١٧١،٤٧١،٨٧٧،٠٨٤) سهماً من اصل رأس مال الشركة البالغ (٢٥٠) مليار دينار وبذلك يعتبر النصاب حاصلاً فأعلن عن بدء الاجتماع ودعا الرئيس لانتخاب رئيس للهيئة العامة ،رشح لرئاسة الهيئة العامة الدكتور احسان رجب الصوفي ففاز بها بالاجماع فتسلم مهام الرئاسة وشكر الحاضرين على ثقتهم وامله بنجاح الاجتماع بتعاونهم وبين بأن جدول الاعمال موجود لدى المساهمين ولا يجوز اضافة فقرة جديدة له الا لمن يمثل ١٠% من رأس مال الشركة ، وبعد تأكده من تحقق النصاب القانوني اعلن مندوب مسجل الشركات السيد (مازن احمد) انسحابه من الاجتماع وقد طلب عدد من السادة اعضاء الهيئة العامة عدم الانسحاب من الاجتماع تطبيقاً لاحكام المادة (٩٣) من قانون الشركات واعلن بدء الاجتماع ومناقشة جدول الاعمال حسب التسلسل والمتكون من ٧ فقرات واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها وعلى الوجه التالي :-

اولاً :- مناقشة تقرير مجلس الادارة حول اعمال المصرف للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١ واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها :-

حيث كان الحاضرين قد اطلعوا على تقرير مجلس الإدارة بدأت مناقشته كالآتي :-

المساهم الدكتور طه الحسني عدد الاسهم (٤١١) مليون سهم :-

أ- استفسر المساهم عن سبب عدم توزيع التقرير السنوي الا قبل يوم واحد من موعد انعقاد اجتماع الهيئة العامة ،وكذلك عن سبب انعقاده في شهر ايلول والذي يعرض المصرف الى غرامات مالية ؟

تمت الإجابة من قبل المدير المفوض (السيد باسل حسام الدين) بأن تطبيق (المعايير الدولية) ادت الى التأخر بأعداد الحسابات وطباعة التقرير السنوي اضافة الى تعطيل الدوام بسبب الاعياد ارتأت الى تأخر انعقاده ، وبين ان تسليم الحسابات الختامية للشركة للجهات المعنية تم بمواعيده المحددة ولا توجد اي غرامات فرضت على المصرف.

ب-طلب المساهم حضور السيد رئيس مجلس الإدارة المحترم للاستماع الى وجهات نظره بخصوص السرقات الحاصلة والدعاوى المقامة وماهي المعالجات المقترحة لها ؟

اجاب المدير المفوض (السيد باسل حسام الدين) سيتم نقل الطلب الى السيد رئيس المجلس.

ت-استفسر المساهم عن وجود عمليات ذكرها المدقق القانوني في تقريره تتمثل بقيام موظفين في المصرف بدخول مزاد شراء العملة بدون اوراق رسمية وحاليا يقوم المصرف بتسديد غرامات عنهم؟

تمت الإجابة من قبل المدير المفوض (السيد باسل حسام الدين) بأن هذا الموضوع تم في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ وقد اتضح وجود تفسير خاطئ من قبل ادارة المصرف السابقة ، وقد صرح المصرف بهذا الامر الى البنك المركزي العراقي بكل شفافية.

ث-استفسر المساهم عن الجدوى العمل في فروع المصرف في المنطقة الشمالية وهي تسببت بعدة خسارات للمصرف نتيجة السرقات وادت الى وضع المخصصات لها واخرها تسديد الضريبة لدى الاقليم على الرغم من تسديدها في المركز.

تمت الإجابة من قبل المدير المفوض (السيد باسل حسام الدين) سيتم طرح هذه الملاحظات على مجلس الادارة.

اعتذر رئيس الهيئة العامة الدكتور احسان الصوفي عن الاستمرار برئاسة الجلسة بعد حصول مشادة كلامية مع احد المساهمين وشكر الحاضرين لانتخابه لرئاسة الجلسة وغادر مكان الاجتماع ، وبعد ذلك رشح الحاضرون السيد باسل حسام الدين الضاحي المدير المفوض لشركة مصرف بغداد لرئاسة الهيئة وتقرر بالإجماع انتخابه لادارة اجتماع الهيئة العامة والذي اعلن الاستمرار بجدول الاعمال ومناقشة الفقرة الأولى من جدول الاعمال حيث استمر الدكتور طه الحسني بالمناقشة وكالاتي :-

ج- استفسر المساهم عن موضوع شركة الحبوب والجدوى من ذكرها في المحفظة الاستثمارية بقيمة دينار واحد للسهم وهي ٨٠٠ مليون

سهم ،واقترح ادخالها في سوق العراق للأوراق المالية للوقوف على القيمة السوقية الحقيقية للسهم ؟

تمت الإجابة من قبل المدير المفوض (السيد باسل حسام الدين) بانه سيتم دراسة المقترح واخذه بنظر الاعتبار.

ح- استفسر المساهم عن مكان انعقاد اجتماعات مجلس إدارة الشركة؟

تمت الإجابة من قبل المدير المفوض (السيد باسل حسام الدين) بانها تعقد وفقاً للقانون في بغداد او اربيل داخل العراق.

خ- استفسر المساهم عن سبب عدم استجابة النظام الالكتروني لمتطلبات البنك المركز العراقي؟

تمت الإجابة من قبل المدير المفوض (السيد باسل حسام الدين) بأن المقصود هو (المعايير الدولية) واوضح بأن التقدم التقني والنظام الالكتروني مطلوبة لمواكبة النظم والشركات العالمية وادارة المصرف في مواكبة لهذا التطور من خلال رفد كادر المصرف بموارد بشرية تتعاطى مع هذا التطور .

د- استفسر المساهم عن مصير الموظفين المنتفعين من الحوالات المزورة وهل تم تضمينهم مبالغ الغرامات وهل تم اقالتهم؟

تمت الإجابة من قبل المدير المفوض (السيد باسل حسام الدين) بأن الموظفين لم يحققون أي منفعة شخصية وان التفسير الخاطئ للتعليمات هي التي ادت للقيام بهذه الحوالات ، وقد صدرت احكام قضائية ضد البعض منهم وهم ممنوعين حاليا من شغل منصب المدير المفوض في الوقت الحاضر .

ذ- استفسر المساهم عن موضوع التركز الائتماني وعن منح احدى الجهات قرضا اكثر من ٢٥ مليار فكيف يتم تجاوز التركز الائتماني لأكثر من ١٠% من راس مال الشركة وهو مخالف لتعليمات البنك المركزي العراقي ؟

تمت الإجابة من قبل المدير المفوض (السيد باسل حسام الدين) سبق وان تم منح زبون تسهيلات وقرض مليء بضمانات تتجاوز ال ٢٥٠% من مبلغ التسهيلات وهو قرض مضمون بدرجة عالية وبين بأنه يتفق ان التركز الائتماني غير سليم والعمل جاري مع الزبون حيث تم مطالبته بتسديد جزء من مبلغ القرض للعودة الى النسبة المقررة من البنك المركزي العراقي وهي ١٠%.

ر- استفسر المساهم عن بناية فرع السنك وان البناية فارغة وان تمديد عقد الايجار من ٢٠١٧/١/١ ولغاية ٢٠١٧/١٢/٣١ فلماذا يتم التمديد والبناية فارغة وايجاره بمبلغ (٥٨ الف دولار) ؟

تمت الإجابة من قبل المدير المفوض (السيد باسل حسام الدين) بأن فرع السنك تم دمجه مع فرع السباع في نهاية عام ٢٠١٧ .

ز- استفسر المساهم عن موضوع الكفالات المصرفية والمبالغ الكبيرة المترتبة عنها وحسب ما ورد في تقرير مدقق الحسابات لا توجد أي متابعات لتحصيلها ؟
تمت الإجابة من قبل المدير المفوض (السيد باسل حسام الدين) كانت توجد كفالة مع بنك خارجي بمبلغ ١٢ مليون دولار وتم استحصالها مع الفوائد في الربع الاول من عام ٢٠١٨ .

س- استفسر المساهم عن الكفالات بمبلغ (٢٣ مليار) التي ترتبت على الشركات وهي مبالغ مستندات شحن وبضائع مستوردة نتيجة لمنح تسهيلات مصرفية لمدة ٩ شهور وعدم قيام الزبائن بتسديدها منذ سنوات ولم تتخذ الاجراءات القانونية بحقهم ؟

تمت الإجابة من قبل المدير المفوض (السيد باسل حسام الدين) المقصود هنا (الاعتمادات المستندية) حيث لدى المصرف زبائن تلكؤ في تسديد التزاماتهم نتيجة ضروف البلد الاقتصادية وعلى الاغلب لمعالجة هذا التلكؤ يتم تأجيل التسديد ويتم التمديد للزبون واحتساب الفوائد بشكل مستمر وفي حال التأخر من الزبون توجد اجراءات قانونية تتخذ بحقه .

ش- استفسر المساهم عن الإجراءات القانونية المتخذه بحق مدير الفرع في اربيل الذي اختلس من المصرف مبلغ (٣٢ مليار) وهل تم استحصال اي مبلغ منها ؟

تمت الإجابة من قبل المدير المفوض (السيد باسل حسام الدين) حيث بين بان هذا الموضوع فيه تدخل عدة جهات وهو موضوع معقد ومتشابك لكن اؤكد لكم بأن كافة الاجراءات القانونية المطلوبة يقوم بها المصرف لاسترجاع المبلغ المختلس وحقوق المصرف واسترداد المتهم الهارب (مدير الفرع) .

المساهم الدكتور علاء الموسوي (٣٢٠)مليون سهم :-

أ- استفسر المساهم عن الربح الصافي لنشاط المصرف لعام ٢٠١٧ الربح المتحقق هو (٢٣,٠٩٧,٠٠٠,٠٠٠) مليار دينار وليس (٦،١٢١،٠٠٠،٠٠٠) مليار دينار خصوصا ان المصرف حقق أرباحا فقط من بيع الدولار تصل الى (٢٠) مليار دينار إضافة الى ان مبالغ التخصيصات فهي مرتفعة ، واضاف المساهم بأن هذه التخصيصات هي عن سرقات منظمة ولايمكن القبول بهذه التخصيصات ؟

تمت الإجابة من قبل المدير المفوض (السيد باسل حسام الدين) صحيح ان الأرباح هي المبلغ المذكور لكن احتساب المخصصات للقروض والمخصصات المفروضة من قبل البنك المركزي العراقي لتقوية المركز المالي للمصرف بالاضافة الى المعايير الدولية التي فرضت على المصرف مخصصات إضافية والتحوطات المستقبلية ولهذا السبب وضعت هذه المخصصات.

ب- استفسر المساهم عن سبب عدم الالتزام بتعليمات البنك المركزي العراقي رقم (٤) لسنة ٢٠١٠ والتي تلزم المصرف بمنح قروض لقاء ضمانات رصينة؟

تمت الإجابة من قبل المدير المفوض (السيد باسل حسام الدين)الواقع ان القروض ممنوحة لقاء ضمانات عقارية رصينة.

ت- استفسر المساهم عن الديون المشكوك في تحصيلها ، كما واستفسر عن ما ورد في تقرير لجنة مراجعة الحسابات بخصوص الديون المشكوك في تحصيلها حيث ورد في اعلى الصفحة بأن المبلغ (٩٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مليار دينار ، وكذلك بأن الديون المشكوك في تحصيلها حسب تقرير مراقب الحسابات هي (٧١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مليار دينار ؟

تمت الإجابة من قبل المدير المفوض (السيد باسل حسام الدين) بأن الديون متفاوتة في تصنيفها وليست كلها بنفس المرتبة.

ث- استفسر المساهم عن وجود قروض بدون اي ضمانات حسب ما ورد في تقرير مراقب الحسابات؟

تمت الإجابة من قبل المدير المفوض (السيد باسل حسام الدين) في عام ٢٠١٧ كافة القروض مضمونة بنسبة ٢٥٠%.

ج- استفسر المساهم عن ملاحظة مراقب الحسابات بخصوص اصدار اعتمادات مالية بدون ضمانات نقدية مستلمة وكذلك اصدار خطابات ضمان بدون ضمانات نقدية مستلمة بمبلغ (٣) مليارات دينار؟

تمت الإجابة من قبل المدير المفوض (السيد باسل حسام الدين) لا يشترط للاعتمادات المستندية ان تكون الضمانات نقدية حيث يجوز ان تكون ضمانه عقارية او كفالة مصرفية ، واكد المدير المفوض استحالة اصدار خطاب ضمان او اعتماد مستندي من مصرف بغداد بدون ضمانات .

أضاف المساهم بخصوص الغرامات التي فرضت من قبل البنك المركزي عن الحوالات التي نفذت بدون مستندات وهي مبالغ كبيرة ولم يتم الاشارة لها في أي من تقريري مجلس الادارة وتقرير مراقب الحسابات وأضاف ما حصل قبل مدة من قبل احد المساهمين الأجانب والذي اضر بسعر سهم مصرف بغداد او من خلال بيع السهم بمبلغ (٣٢٠) فلس للسهم الواحد ولولا تدخل المساهمين لاستمر هذا المساهم بالاضرار بسعر السهم.

المساهم محمد صالح الشماع :-

حيث ابدى ملاحظاته على التقرير لعام ٢٠١٧ وكانت كالاتي :-

أ- تأخر انعقاد اجتماع الهيئة العامة عن المدة المطلوبة في التشريعات حيث سبق وان عقد اجتماع الهيئة في ٢٠١٧/٧/١٢ وكذلك في ٢٠١٦/٦/١٦

ب- ورد في الهيكل التنظيمي ارتباط كلاً من مراقب الامتثال وقسم الرقابة الداخلية بمجلس الادارة في المصرف.

ت- الدعاوى القضائية يفترض ان يوضح موضوع الدعوى وتفاصيلها ونتائجها .

ث- لم يتم التطرق في التقرير لموضوع الاختلاس في فرع اربيل واخر مستجداتها .

ج- لم تبرر ادارة المصرف في التقرير عن اسباب تراجع اداء المصرف والهبوط في ارباحها بنسبة تراجع ٦٤% عن العام الماضي واذا قيل بأن الوضع العام هو السبب فأنها كانت على مصرفنا شديدة حيث توجد (٧) مصارف حققت ارباح خلال هذا العام فلابد من وجود معوقات أدت لهذا التراجع راجين الكشف عنها .

ح- لم يعد التقرير السنوي لمجلس الادارة وفقاً لمتطلبات محتويات التقرير السنوي الوارد في النظام المحاسبي للشركات رقم (١) لسنة ١٩٩٨ والقاعدة المحاسبية رقم (١٠) وتعليمات هيئة الاوراق المالية .

المساهم فتحي نعمة عدد الاسهم (٣,٢٠٠,٠٠٠) :-

استفسر المساهم عن سبب انخفاض نسبة الاسهم للمحفظة الاستثمارية بخصوص شركة الامين للتأمين واستفسر ايضاً عن نشاط شركة بغداد للوساطة بالاوراق المالية وانها شركة خاسره ؟

تمت الإجابة من قبل المدير المفوض (السيد باسل حسام الدين) وكانت الاجابة تم تصفية شركة الوساطة وقرار التصفية كان من مجلس الادارة بسبب النتائج غير المرضية .

طرح رئيس الهيئة المصادقة على تقرير مجلس الادارة وقد اعترض عدد من المساهمين وان المصادقة يجب ان تتم بعد الاجابة على الاسئلة وطرح المساهم الدكتور علاء الموسوي بوجود سرقات في المصرف خلال منح القروض بدون ضمانات ومررت بالرغم من تحفظ عدد من المدراء ومذكورة من قبل مراقب الحسابات ؟

تمت الاجابة من قبل المدير المفوض السيد (باسل حسام الدين الضاحي) بعدم صحة هذه المعلومات حيث لا توجد قروض بدون ضمانات .

وبعد المناقشة طرح رئيس الهيئة المصادقة على الفقرة الاولى من جدول الاعمال وهو تقرير مجلس الادارة وتم احتساب اسهم المصادقين على الفقرة الاولى واتضح انها تشكل ما نسبته (٦٥%) بعدد أسهم (١٦٢,٧١٧,٤٣٩,٣٨٠) وتمت المصادقة بالاغلبية .

ثانياً :- مناقشة تقرير مراقب الحسابات للسنة المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١ واتخاذ القرارات المناسبة بشأنه

المساهم الدكتور علاء الموسوي :-

أ- استفسر المساهم عن ما ورد في تقرير مراقب الحسابات بوجود قروض بدون ضمانات وهل جميع القروض المتعثرة البالغ مجموع مبالغها (٧١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مليار دينار مضمونه بضمانات عقارية رصينة ام لا ؟
تمت الإجابة من قبل المدير المفوض (السيد باسل حسام الدين) بأنه توجد قروض مر عليها اكثر من ١٠ سنوات ونسبة كبيرة منها بدون ضمانات وهي اما كمبيالات او تعهدات كان معمول بها في وقت سابق لسنوات وبعضها فيها ضمانات وكفالات مصرفية بقيمة ٢٥٠% وهذه

القروض هي قديمة ، واستفسر المساهم عن قيمتها اجاب المدير المفوض بأنها من (٣ الى ٥ مليار) كمبلغ تقريبي وليس دقيق .
وعقب ممثل مراقب الحسابات ان العبارة المشار لها من قبل المساهم كتبت بطريقة دقيقة ومهنية حيث لم تشر الى عدم وجود ضمانات ولكن وردت (بعدم تحديد الضمانات الخاصة بها) وهذا يعود بسبب اعتماد إدارة الائتمان لاستمارة جديدة تتضمن كافة تفاصيل القروض وعند اعداد التقرير لم تكن الاستمارات لكافة القروض متكاملة وسيتم معالجتها في السنة القادمة .

ب- بين المساهم بأن العام الماضي تم شطب ديون بقيمة (٤,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مليار دينار ؟
تمت الإجابة من قبل المدير المفوض (السيد باسل حسام الدين) على الرغم من شطب هذه الديون لكن تبقى هذه الديون تحت المتابعة اي ان المبالغ لا تترك بدون متابعة وان هذه الديون كانت نتيجة كفالات و كمبيالات وفي الوقت الحاضر لا يوجد مثل هكذا منح.

ت- استفسر المساهم عن قيمة المبالغ الخاصة بمستندات الشحن المسددة من قبل المصرف عن التزامات بعض الشركات لقاء التسهيلات المصرفية الممنوحة لهم ولم تسدد رغم مرور مدة التسهيلات البالغة (٩) اشهر والمبلغ هو (٢٣,٣٠٠,٠٠٠) ما يعادل (٢٩,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) فلماذا لم تستحصل هذه الاموال وماهي الضمانات؟
تمت الإجابة من قبل المدير المفوض (السيد باسل حسام الدين) بأن كافة هذه الاعتمادات مضمونة وبنسب مرتفعة ولكن بسبب الظروف الاقتصادية في إقليم كردستان والعراق والتي كانت سبباً بتاخير تسديدهم واكد هذه الضمانات بنسبة ٢٥٠% وهذه المبالغ والفوائد تقيد بشكل مستمر وفي حال عدم التسديد يتم تصفية هذه المبالغ ببيع العقارات فلا يوجد اي مخاطر ، تعقيباً على اجابة المدير المفوض اضاف المساهم بأن تقرير مراقب الحسابات اشار الى ان هذه المبالغ مر عليها فترة طويلة ولم تباع ؟
اجاب المدير المفوض بأن جزء من هذه المحفظة في الاقليم وجزء اخر تجارتلكؤو بسبب الوضع الاقتصادي وتم اتخاذ اجراءات قانونية بحق البعض واجراء تسوية مع البعض واخر منهم من سدد واكدبأن هذه الاعتمادات مضمونة بالكامل بقيمة ٢٥٠% .

ث- استفسر المساهم عن الائتمانات النقدية المتنوعة حيث لدى تدقيق ارصدة المصرف تبين وجود ارصدة موقوفة بمبالغ بعضها مدور لسنوات سابقة لم تذكر هذه المبالغ ؟

تمت الإجابة من قبل المدير المفوض (السيد باسل حسام الدين) هذه المبالغ تعود لمبالغ قديمة منها على سبيل المثال فوائد مترتبة على ديون تقيد بهذا الحساب وهي قيد المعالجة وسيتم اخذ الملاحظة بعين الاعتبار.

ج- استفسر المساهم عن المجموع الكلي لمبالغ السحب على المكشوف وعن الكمبيالات المخصومة ؟

تمت الإجابة من قبل المدير المفوض (السيد باسل حسام الدين) بأن مجموع المبالغ غير متوفر اثناء الاجتماع وبالامكان زيارة المصرف للاطلاع عليها.

ح- استفسر المساهم عن التركزات الائتمانية حيث وردت شركة مجموعة نصري بمبلغ (٣٧,٣٠٥,٠٠٠,٠٠٠) مليار دينار وهي اكثر من ١٠% من رأس المال ؟

تمت الإجابة من قبل المدير المفوض (السيد باسل حسام الدين) سبق وان تم هذا المنح بعلم البنك المركزي العراقي واكد المدير المفوض بأن العقارات المقدمة لهذا القرض تغطي مانسبته ٢٠٠% من قيمة القرض ومركز ائتماني مهم ونحن على تواصل مع الزبون لغرض تخفيض المبلغ الى اقل من ١٠% وان الزبون على استعداد للتسديد ولكن توجد مفاوضات على سعر الفائدة وسيتم حسم هذا الامر خلال هذه الاشهر القادمة والاساس هو النزول الى اقل من ١٠% .

خ- استسفر المساهم عن مدينو خطابات الضمان المسددة من قبل المصرف وكذلك خطابات الضمان بدون ضمان تعود لسنوات ٢٠١١ و ٢٠١٢ ويوصي مراقب الحسابات بأتخاذ الاجراءات القانونية بحقها؟

تمت الإجابة من قبل المدير المفوض (السيد باسل حسام الدين) ان الاجراءات القانونية متخذة بكل العقارات المرهونه لصالح هذه الخطابات وتوجد لدينا قرارات حكم مكتسبة لكن التنفيذ صعب والمتابعة مستمرة والضمانات موجودة لكن بيعها مشكلة بسبب كساد السوق .

د- استسفر المساهم عن صكوك مسحوبة بمبلغ (٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مليار دينار على المصرف الزراعي ولماذا يتم دفعها للزبون ومن هو هذا الزبون؟

تمت الإجابة من قبل المدير المفوض (السيد باسل حسام الدين) الحقيقة هو ليس زبون واحد وانما عدة زبائن وسبق وان تم الحصول على قرار حكم مكتسب الدرجة القطعية لتحصيل الملبغ من المصرف الزراعي وسبب صرف هذه المبالغ هو كان احد نشاطات المصرف وهذا النشاط متوقف حالياً ولا نعلم بكم تم شراء هذه الصكوك . وبمداخلة من قبل ممثل مراقب الحسابات بين بأن تفاصيل هذه الصكوك موجودة في التقارير للسنوات السابقة بالامكان الرجوع اليها.

ذ- استسفر المساهم عن حصول المصرف على موافقات بأجراء حوالات بمبالغ مهمة استناداً الى فواتير غير مصدقة وبالرغم من وجود تحفظات من بعض اقسام المصرف؟

تمت الإجابة من قبل المدير المفوض (السيد باسل حسام الدين) هذا الموضوع ليس له علاقة بمزاد العملة الاجنبية المدار من قبل البنك المركزي العراقي حيث ان العملية تتم عن طريق قيام الزبون بأيداع مبلغ الحواله بعملة الدولار ويرغب بتحويلها وان هذه الحوالات تكون عادة لصالح شركات تتعامل مع شركات خارجية لأغراض الصيانة او الاستشارات اي لا توجد بضائع تدخل تتطلب توفير فواتير تسديد او قوائم شراء وللعلم مصرف بغداد من المصارف الوحيدة التي لا تدخل مزاد شراء العملة الاجنبية .

ر- استفسر المساهم عن موضوع النقد المسروق حيث ذكر مراقب الحسابات بأن المبلغ هو (٣٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مليار دينار فهل تم اتخاذ الاجراءات القانونية بحق الموظفين؟

تمت الإجابة من قبل المدير المفوض (السيد باسل حسام الدين) الاجراءات القانونية مستمرة بحق هؤلاء الموظفين وغيرهم من خارج المصرف ولكون خصوصية هذا الموضوع والتعقيدات هي من تآخر الموضوع .

ز- مداخلة من المساهم الملاحظ بأن فروع المصرف في الاقليم لم تجني للمصرف سوى الخسائر وكذلك مبلغ (٧١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مليار مودعة في البنك المركزي للاقليم والاقليم لا يسددها منذ عام ٢٠١٥؟

تمت الإجابة من قبل المدير المفوض (السيد باسل حسام الدين) الخبر المفرح انه تم استرداد جزء كبير من هذه المبالغ المودعة في البنك المركزي في أربيل بالتعاون مع البنك المركزي العراقي والمبلغ المتبقي بحدود (٣٠) مليار دينار او اقل اما في السليمانية فلا يوجد اي مبالغ.

س- استفسر المساهم عن الدعاوى القضائية وتحديداً دعوى شركة (ORCA) والتي يدعي فيها بانه ودع مبلغ (٢,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مليار دينار وعند مراجعته للمصرف وجد رصيده صفر وصدر قرار لصالح الزبون ماهي تفاصيل الدعوى والتي تم تخصيص مخصص لها من قبل مجلس الادارة ؟

تمت الإجابة من قبل المدير المفوض (السيد باسل حسام الدين) بأن هذه الشركة هي احد زبائن المصرف وقد خولت احد موظفيها بسحب المبلغ وبعد تأريخ السحب بطريقة او بأخرى وضع كتاب عزل لهذا المخول في اضبارة الزبون فاصبح سحب المبالغ بطريقة غير قانونية ونحن على قناعة بوجود خلل داخلي وعلى الرغم من تقديم الدفوع الصحيحة للمحكمة الا ان القرار صدر ضد المصرف ولا زالت المحاولة مستمرة للحفاظ على حقوق المصرف ومنها محاولة نقل الدعوى الى بغداد .

وبعد الانتهاء من مناقشة تقرير مراقب الحسابات تمت المصادقة علية بالأغلبية .

ثالثاً :- مناقشة تقرير لجنة مراجعة الحسابات للسنة المالية ٢٠١٧/١٢/٣١ :-

تم مناقشة التقرير وقد استفسر المساهم علاء الموسوي عن مبلغ (٢,٧٥٠,٠٠٠) مليون دينار وهي تسوية لديون سابقة لفرع المصرف في بيروت وهذا الموضوع لم يذكر فقط في تقرير لجنة مراجعة الحسابات؟

تمت الإجابة من قبل المدير المفوض (السيد باسل حسام الدين) بأنه عند بداية تأسيس الفرع للسنوات ٢٠١٣-٢٠١٢ كانت هناك خسائر تحققت خلال هذه السنوات، وبعد عام ٢٠١٣ حقق الفرع أرباح مستمرة ولكون بنك لبنان المركزي يشترط ان لا يتم اطفاء الخسائر من الارباح المتحققة عليه تم الطلب من الادارة العامة تحويل هذه المبالغ وان ارباح الفرع متراكمة وبالإمكان تحويلها الى الادارة العامة، وبمداخلة من مراقب الحسابات بين بأن هذه الملاحظة واردة ضمن الحسابات المتبادلة

وبعد الانتهاء من مناقشة تقرير لجنة مراجعة الحسابات تمت المصادقة عليه بالأغلبية

رابعاً :- مناقشة الحسابات الختامية للسنة المالية في ٢٠١٧/١٢/٣١ :-

أشار ممثلو البنك المركزي العراقي الى بعض الملاحظات والتي تحتاج الى إيضاحات وكما في ادناه :-

أ- الفقرة خامسا النقد والنقد المعادل حيث تم ذكر وجود رصيدين الاول (٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مليار حسابات جارية لدى بنوك خارجية ومبلغ (١٣٨,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مليار استثمارات وودائع لدى بنوك خارجية ولماذا هذه المبالغ مرتفعة ؟

تمت الإجابة من قبل المدير المفوض (السيد باسل حسام الدين) بان مصرف بغداد لديه علاقات وثيقة مع احد المصارف العالمية (ستي بنك) ومصرف بغداد المصرف الأهلي العراقي الوحيد الذي لديه حساب فيه والحوالات الواردة عن طريق حساب مصرف بغداد لدى ستي بنك تتراوح ما بين (٤٠-٥٠) مليون دولار شهرياً يقوم المصرف بتحويل هذه المبالغ شهرياً الى داخل العراق ومؤكد بأن فيها منفعة للبلد وارباح للمصرف اي ان الرصيد متوفر لكن يقوم المصرف بتحويله بشكل دائم لداخل العراق عن طريق البنك المركزي العراقي لذلك يكون الرصيد المتوفر دائماً مرتفع ويقوم المصرف بتحويلها بشكل مستمر عن طريق البنك المركزي العراقي واستفسر ممثل البنك المركزي العراقي بأن هذا الرصيد هو خارج العراق وحسب قولكم فأنه يفترض ان تكون المعادلة عكسية اي ان المبلغ يتوفر في الداخل اي يكون لدى ستي بنك رصيد وضح المدير المفوض بأن المبلغ عندما يحول يوضع في حساب المصرف لدى ستي بنك ويقوم المصرف بتحويل هذه المبالغ عن طريق البنك المركزي العراقي بالدولار وهي مبالغ دفعات لشركات نفطية ، عقب ممثل البنك المركزي العراقي بأن الرصيد مرتفع اجاب المدير المفوض بأن الحوالات مبالغها مرتفع ولكن حالياً المصرف ملتزم بنسبة ال ٢٠% وكما تلاحظون كبنك مركزي بأن المصرف يحول شهرياً بين (٤٠-٥٠) مليون دولار والرصيد المتبقي في هذا الحساب ١٠ ملايين دولار ، عقب ممثل البنك المركزي العراقي على وجوب تخفيض هذه المبالغ مع نهاية السنة والسؤال الاخر بخصوص الاستثمارات لدى بنوك خارجية وما هي طبيعتها وهل تعود بالفوائد ولماذا لا تستثمر في الاستثمار لدى البنك المركزي العراقي ؟ تمت الإجابة من قبل المدير المفوض (السيد باسل حسام الدين) بان هذه الاستثمارت هي ودائع في بنوك اجنبية رصينة في البحرين وتركيا والأردن وتعود بفائدة بنسبة ٢% وليس هناك بدائل داخل العراق حيث ان البنك المركزي العراقي الاستثمار الليلي الحالي للبنك المركزي العراقي بعملة الدولار تبلغ (٠%) ،

واكد ممثل البنك المركزي العراقي بأن الرصيد مرتفع وطلب من ادارة المصرف تحليل هذا المبلغ اجاب المدير المفوض بأنه سيتم تزويدهم بالمطلوب وفعلاً تم توجيه كتاب بهذا الخصوص .

ب- استفسر ممثل البنك المركزي العراقي عن فقرة الديون المتأخرة التسديد وهي (٧١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مليار حيث ورد في تقرير مراقب الحسابات بأن عليها ضمانات رصينة وجزء منها لم يؤشر فكان الأفضل ان تحدد نسب الضمانات الرصينة ونسب الديون غير المضمونة او ضمانتها ليست رصينه ليفهم القارئ الوضع العام ؟

أجاب ممثل مراقب الحسابات بأن قسم الائتمان في المصرف في طور اكمال الاستمارات الخاصة بكل قرض والذي يتضمن تفاصيلها ومستعدين لتقديم تحليل بخصوص هذه الفقرة وبين بأن اغلب هذه الضمانات هي عقارات رصينة عدا بعض الضمانات وبين مراقب الحسابات ان الإدارة القانونية في المصرف تحتاج الى دعم على مستوى عالي للمواكبة والسيطرة على عدد الفروع الكبير في كافة المحافظات . وأشار ممثل البنك المركزي بضرورة الاعتماد على الاستشاريين القانونين المتخصصين .

تمت الإجابة من قبل المدير المفوض (السيد باسل حسام الدين) بان الإدارة القانونية في المصرف تحتوي على محامين أكفاء إضافة الى وجود استشاريين ومحاميين خارجيين متخصصين بالدعاوى المصرفية .

ت- استفسر ممثل البنك المركزي العراقي عن مجموعة نصري وان كانت تعود الى أعضاء مجلس الإدارة وما هو نشاطها ؟

تمت الإجابة من قبل المدير المفوض (السيد باسل حسام الدين) بان هذه الشركة لاتعود لاعضاء مجلس الإدارة ولا يوجد أي قرض ممنوح لاي من أعضاء مجلس الإدارة اما نشاط هذه الشركة فهي من الشركات المتخصصه بالتطوير العقاري ولديها عدة مشاريع مهمة وحيويه في أربيل والضمانات المتحصله للمصرف تصل الى ٢٥٠% .

ث- استفسر ممثل البنك المركزي العراقي عن مبالغ مستندات الشحن العائدة لعدة شركات والمسددة من قبل المصرف البالغة ٢٣ مليار فما هذه الشركات وكيف سددت مبالغها هل بدون مقابل او بمقابل وبضمان او بدونه وكم تشكل من هذه الضمانات ان وجدت ؟

تمت الإجابة من قبل المدير المفوض (السيد باسل حسام الدين) ان هذه المبالغ مؤمنه كلها وتشكل الضمانات تقريبا ٣٥ الى ٥٠ مليون دولار لكون سياسة المصرف تأخذ ٢٠٠% من أي تسهيلات وهذه التسهيلات هي عبارة عن اعتمادات لم تسدد بسبب تلكوء اغلب الزبائن لوجود مستحقات معلقة مع

الوزرات فيتم التمديد من خلال تسوية مع الزبائن ولكن تكمن المشكلة في التنفيذ على العقارات وبمداخلة من بعض المساهمين حول إمكانية شراء وضم هذه العقارات أجاب المدير المفوض بان هذه العقارات في حال منحها تكون ملزمين بالتخلص منها بمرور سنتين وحاليا لدينا ثلاث عقارات لا نستطيع التخلص منها بسبب كساد السوق وفرق الأسعار أضاف ممثل البنك المركزي عن إمكانية تمديد فترة تملك العقار بناءا على طلب من المصرف لمدة سنة او سنتين .

ج- استفسر ممثل البنك المركزي عن نشاط فرع بيروت وارباحه وخسائره وان حسابات الفرع مدمجة ويفترض ان يكون بميزانية مستقلة ؟
أجاب ممثل مراقب الحسابات بان الحسابات ترسل من قبل مراقبين الحسابات اللبنانين ونحن نقوم بعملية توحيد الحسابات استنادا الى الحسابات المدققة وأيضا تقرير مراقب الحسابات في لبنان وأضاف المدير المفوض بان الفرع حقق أرباح خلال عام ٢٠١٧ .

وبعد الانتهاء من مناقشة الحسابات الختامية للشركة لعام ٢٠١٧ تمت المصادقة عليها بالأغلبية.

خامساً :- مناقشة إقرار مقسوم الأرباح لسنة ٢٠١٧

وبعد المناقشة قررت الهيئة العامة بالأغلبية عدم توزيع أرباح عن عام ٢٠١٧ وتدوير ربح السنة الحالية الى الفائض المتراكم والبالغ (٦،١٢١،٠٠٠،٠٠٠) مليار دينار الى السنة المالية اللاحقة تقديرا للظروف الحالية .

سادساً :- مناقشة تعيين مراقبي للحسابات لعام ٢٠١٨ وتحديد اجورهم

قررت الهيئة العامة بالأغلبية تعيين السيدين شركة فرقد السلمان و السيد زهير البحراني مراقبين لحسابات المصرف لسنة ٢٠١٨ وتحديد اجورهما وفق تعليمات مجلس المهنة .

سابعاً :- ابراء ذمة مجلس الإدارة وتحديد مكافآته للسنة المالية ٢٠١٧

بعد المناقشة قررت الهيئة بالاغلبية ابراء ذمة السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة و عدم منحهم مكافئة لعام ٢٠١٧ .

وبعد الانتهاء من بحث ومناقشة فقرات جدول اعمال اجتماع الهيئة العامة واتخاذ القرارات المناسبة بشانه ، شكر رئيس الهيئة العامة الحاضرين وممثلي البنك المركزي العراقي وممثل دائرة تسجيل الشركات وتمنى للمصرف مزيدا من التطور والازدهار واعلن ختام الاجتماع في الساعة الثانية والنصف ظهرا

كاتب الجلسة	مراقب الجلسة	رئيس الهيئة
صالح حسين عبوش	غازي الكناني	باسل حسام الدين الضاحي

مصرف بغداد
المدير المفوض
باسل حسام

ممثل دائرة تسجيل الشركات

مازن احمد